اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

مشروع بيان

تمويل الانتعاش في أفريقيا في فترة ما بعد الجائحة

A. 22-00770

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المجتمعين في داكار يومي ١٦ و١٧ أيار/أيار/مايو ٢٠٢٢ خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، نقر بالحاجة إلى مستويات أعلى من التمويل للتعافي في فترة ما بعد جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ : ''أفريقيا التي نصبو إليها''. ونقر أيضا بأن انتعاش الاقتصادات الأفريقية قد يتعرض لعراقيل بفعل الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والنفط والأسمدة الناجم عن الحرب في أوكرانيا، والصدمات الأخرى مثل ظهور متحورات جديدة فتاكة من فيروس كورونا، وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، والصدمات المناخية، وخروج رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملات، وزيادة تكاليف الاقتراض.

ونلاحظ أن ٦٤٠ مليون أفريقي يفتقرون إلى الكهرباء، وهو ما يؤكد الحاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة، بما في ذلك القدرة المناسبة على التوليد والنقل والتوزيع. وهناك أيضا حاجة إلى الاستثمار في قدرة توليد الغاز لتيسير الانتقال نحو توليد الكهرباء المتجددة استنادا إلى نماذج أقل تكلفة لتوسيع شبكة الطاقة.

ونلاحظ أنه من المتوقع أن يرتفع الإنفاق السنوي المطلوب للقارة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة بمقدار ١٥٤ مليار دولار سنويا. وستكون هناك حاجة إلى استثمار سنوي يتراوح بين ١٣٠ مليار دولار و١٧٠ مليار دولار لمشاريع الهياكل الأساسية، في حين ستكون هناك حاجة إلى حوالي ٦٦ مليار دولار سنويا للاستثمار في النظم الصحية الأفريقية والهياكل الأساسية الصحية. وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى أكثر من ٣ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠ لاتخاذ تدابير التخفيف والتكيف لمواجهة تحديات تغير المناخ.

نعلن التزامنا بتكثيف الجهود في سبيل تعبئة الموارد المحلية، من خلال اتباع سياسات ضريبية فعالة، وتعبئة المدخرات، واستخدام آليات ابتكارية أخرى مثل صناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروة السيادية، وسندات المغتربين والتحويلات المالية، لدعم المشاريع الإنمائية الأفريقية. ونعلن التزامنا أيضا باعتماد وتنفيذ سياسات من شأنها تهيئة بيئة مواتية لاستقطاب مستثمري القطاع الخاص والمستثمرين المؤسسيين، وتعزيز استخدام الأدوات المالية مثل التمويل المختلط، وأسواق رأس المال، وصناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروة السيادية، والسندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والتمويل الأخضر، وسندات المشاريع، والضمانات، وأدوات الحد من المخاطر، من بين أدوات أخرى، إلى جانب استحداث حوافز جديدة لخفض تكلفة الائتمان. ونلتزم كذلك بتوجيه هذه الموارد نحو المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية والصحة والتعليم وتغير المناخ. ونلتزم بتكثيف جهودنا لتصميم وتنفيذ أطر موثوقة للاقتصاد الكلي لتعزيز القدرة الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز التحول الهيكلي.

نشعر بقلق عميق إزاء التدفقات المالية غير المشروعة التي يجري سحبها من القارة، والتي تُقدر بـ ٨٣ مليار دولار سنويا على الأقل، ما يحرم أفريقيا من موارد كبيرة يمكن استخدامها لتلبية احتياجات شعوبها. وبالتالي فقد اتفقنا على التعجيل بجهودنا من أجل اتباع سياسات شاملة وواضحة المعالم بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ذات الدوافع الضريبية، وتعزيز النظم القانونية ونظم إنفاذ القانون، والجمع بين الوكالات الوطنية التي تضطلع بدور لا غنى عنه في معالجة التدفقات المالية الدولية. ونحن مصممون أيضا على أن نعزز أو ننشئ، في إطار هياكل إدارتنا الضريبية، آلياتٍ لمنع تجنب سداد الضرائب والتهرب الضريبي، والتلاعب بالفواتير وسوء التسعير في التجارة، وغسل الأموال والفساد، من بين أمور أخرى، لزيادة الإيرادات الضريبية الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تقديم

المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى دولها الأعضاء لتعزيز قدراتها في مجال الإدارة الضريبية، وزيادة الإيرادات الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بغرض حشد المزيد من الموارد المحلية من أجل التنمية.

يساورنا القلق من أن الحرب في أوكرانيا أسهمت في ارتفاع أسعار الأغذية والنفط الخام والأسمدة في البلدان الأفريقية، حيث من المتوقع أن يواجه ما لا يقل عن ٢٩ بلدا أزمات غذائية حادة. وعلى المدى القصير، سنركز على سد فجوات الواردات الناجمة عن الأزمة في الأسواق الزراعية وغيرها من الأسواق. وقد اتفقنا على إنشاء شبكات أمان اجتماعي لدعم الفئات الضعيفة التي تأثرت بشكل غير متناسب بالأزمة، ولضمان حصولها على ما يكفي من السلع الأساسية والمنتجات الأساسية، وعلى العمل بشكل جماعي، وتجنب الحلول المرتجلة للأزمة، لضمان التدفق الحر للسلع في الأسواق الدولية. ونشجع البلدان الأفريقية التي تُعد مستوردة صافية للأغذية على تنويع مصادر إمداداتها، بوسائل منها الإنتاج المحلي للأغذية، وطرح المخزونات الغذائية الموجودة، وتنويع مصادر الاستيراد. ونحث أيضا البلدان المصدرة للنفط على الاستفادة من المكاسب غير المتوقعة المتأتية من صادرات النفط لدعم الانتعاش الاقتصادي وتجديد هوامش الأمان في سياساتها. وقد اتفقنا على الاستثمار في منتجات الطاقة المتجددة على المدى المتوسط لتقليل الاعتماد على النفط والغاز الأجنبي. ونطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى البلدان الأفريقية للتصدي للآثار السلبية المتزايدة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا على اقتصاداتها واستكشاف الفرص التي يتيحها هذا النزاع على صعيد الإنتاج الزراعي والصناعي بالنسبة للبلدان الأفريقية.

نقترح اغتنام الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في مجال الأغذية والمنتجات والخدمات الصناعية، في سبيل بناء قدرتها الإنتاجية وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. ونُدرك أن التنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكنه أيضا المساهمة في التعجيل بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي الجماعي بمقدار ٥٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٥. لذلك، فإننا نحث البلدان الأفريقية التي صدقت على الاتفاق على مواءمة خططها الإنمائية الوطنية معه، ونحث البلدان التي لم تصدق عليه بعد على أن تفعل ذلك. ونحث أيضا كيانات القطاع الخاص على الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لزيادة القيمة المضافة وتعزيز وفورات الحجم وتوسيع نطاق أنشطتها التجارية.

نثني على المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد لإطلاقه نظام المدفوعات والتسوية لعموم أفريقيا بغرض دعم تفعيل المنطقة، الامر الذي يتيح إجراء عمليات الدفع عبر الحدود فوريا بالعملات المحلية بين أسواق القارة عن طريق تبسيط المعاملات عبر الحدود والحد من ارتفاع تكاليف المعاملات والاعتماد على العملات الصعبة في هذه المعاملات.

نؤكد من جديد أن البلدان الأفريقية هي الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، رغم أنها تسهم بأقل قدر من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. ونهيب بالشركاء الإنمائيين، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، أن يقدموا الدعم للبلدان الأفريقية في تأمين التمويل الكافي المتعلق بالمناخ حتى تتمكن من التكيف مع الأثر المتزايد لتغير المناخ والتخفيف من حدته، وفي الاستثمار في المسارات الإنمائية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ بما في ذلك الانتقال إلى الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية المستدامة وتحسين الممارسات المتبعة في المجال الزراعي واستخدام الأراضي.

نسلِّم بأنه ينبغي تعويض البلدان الأفريقية عن الجهود التي تبذلها لحماية بعض أهم أصول تخزين الكربون على كوكب الأرض ونسلم أيضا بأن أراضي الخث في حوض نهر الكونغو تشكل وحدها ثاني أكبر بالوعة للكربون في العالم.

ونلاحظ أن البلدان الأفريقية يمكنها حينئذ جمع إيرادات كبيرة والاستفادة من مبادرات التكيف عالية التأثير التي تساعد على تطوير سبل العيش المستدامة، بما في ذلك تطوير أسواق كربون عالية السلامة تتماشى مع مبادئ المادة ٦ من اتفاق باريس. ونرحب بالمذكرة الموقعة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبلدان لجنة المناخ لحوض الكونغو، التي تهدف إلى مواءمة الآليات الإقليمية لإصدار شهادات الكربون بغية توليد تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها واستثمارها في أولويات التنمية المستدامة. ونرحب أيضا بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق مبادرة حوض نهر الكونغو لتشمل بلدانا أخرى في القارة، يمكن أن تستفيد من الآليات الإقليمية لإصدار شهادات الكربون، وتتطلع إلى اغتنام هذه الفرص في سياق تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

نقر بدور اللقاحات في مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الأزمات الصحية، ونرحب بالجهود الرامية إلى زيادة فرص الحصول على اللقاحات وتصنيع اللقاحات وغيرها من المنتجات الصيدلانية ذات الصلة في أفريقيا. ونثني على جميع الشركاء، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، لمساهماتهم في هذه العملية ونحثهم على التعجيل بإنفاذ مختلف مبادرات تطوير الإمدادات الطبية أو تعزيز ما هو قائم منها، بما في ذلك المبادرة الاستثمانية الأفريقية لاقتناء اللقاحات، ومبادرة المستحضرات الصيدلانية التي تستند إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وآلية المشتريات المجمعة المركزية، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى معالجة النقص في اللقاحات وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية.

نثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على إطلاق منصة التبادل التجاري الأفريقية، وهي سوق رقمية للمعاملات بين الشركات وبين الشركات والحكومات دعما للمنطقة، وندعوها إلى التعجيل بتفعيل المنصة.

ونشعر بخيبة أمل كبيرة لأن البلدان الأفريقية لا تزال تدفع ''القسط الأفريقي''، الذي لا يعدو أن يكون سوى رسم إضافي على الاقتراض من أسواق رأس المال الخارجية يزيد بما يتراوح بين ١٠٠ و٢٦٠ نقطة أساس على أسعار الفائدة التي تدفعها نظيرتها من البلدان خارج القارة ذات الأسس الاقتصادية المماثلة أو حتى أسوأ لأن وكالات تقدير المخاطر الائتمانية ترى أن الاقتصادات الأفريقية تنطوي على مخاطر أكثر من الاقتصادات المماثلة خارج أفريقيا. ويساورنا قلق بالغ من أن تكلفة رأس المال بالنسبة للبلدان الأفريقية قد ترتفع أكثر مع قيام المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة برفع أسعار الفائدة لكبح جماح توقعات التضخم المتزايدة.

ونعرب عن تقديرنا للدعم الثنائي والمتعدد الأطراف المقدم إلى القارة من أجل التعافي من الجائحة، بما في ذلك مبادرة تعليق خدمة الديون والإطار المشترك لمعالجة الديون. ورغم أن المساعدة مفيدة، فقد كان مجال استهدافه ضيقا، إذ تجاهل العديد من البلدان الضعيفة ذات الدخل المتوسط التي لم تتلق سوى دعم محدود، ناهيك أنها غير كافية على الإطلاق من حيث احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض.

ونثني على الصين لقرارها إقراض جزء من حقوق السحب الخاصة بها إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ونحث المانحين الثنائيين الآخرين على أن يحذوا حذوها، لأن إقراض ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لأفريقيا سيكون وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتمويل انتعاش القارة.

نحث بلدان مجموعة العشرين على تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لسنتين إضافيتين للمساعدة في إيجاد هامش للمناورة في المجال المالي لأغراض الإنفاق العاجل من قبل البلدان الفقيرة ولتعديل الإطار المشترك لتعزيز فعالية إعادة هيكلة الديون وتوسيع نطاقها بحيث تشمل الدائنين التجاريين؛ ونحث البلدان المتقدمة النمو على دعم الجهود الرامية إلى إعادة تخصيص ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، على أن تخصص ٦٠ مليار دولار منها للصندوق الاستئماني للحد من الفقر والنمو وللصندوق الاستئماني الجديد للمرونة والاستدامة. ونحث أيضا البلدان المتقدمة على النظر في إصدار حقوق سحب خاصة إضافية مع إنشاء آليات، على غرار صندوق السيولة والاستدامة، من شأنها أن تمكن البلدان الأفريقية من استخدام حقوق السحب الخاصة هذه لتحسين السيولة وتثبيت عملاتها وخفض تكلفة الائتمان. وندعو أعضاء مجموعة العشرين إلى توسيع عضويتهم لكي تضم الاتحاد الأفريقي، الذي يضم ١,٤ مليار نسمة ويبلغ إنتاجه السنوي ٢,٦ تريليون دولار، لتعزيز صوت القارة في المناقشات وصنع القرارات على الصعيد العالمي.

ونشيد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركة ''المحيط الهادئ لإدارة الاستثمارات'' على إطلاق مرفق السيولة والاستدامة، الذي من شأنه أن يسمح للبلدان الأفريقية باستقطاب الاستثمار في ما يُطلق عليه ''المنتجات المالية ذات الطابع المستدام''، بما في ذلك السندات الخضراء. ومن شأن المرفق أيضا أن يمنح أسعارا تفضيلية في اتفاقات إعادة الشراء للمستثمرين المؤسسيين الذين يعمدون إلى إعادة تمويل أصول حقوق السحب الخاصة بهم باستخدام السندات الخضراء كضمان. ونهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل مناصرتها لإصلاح الهيكل المالي الدولي لتمكين البلدان الأفريقية من الحصول على الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية.

وندعو صندوق النقد الدولي إلى استخدام الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة منها لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة والتنازل عن الرسوم الإضافية لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات للتخفيف من أثر الحرب في أوكرانيا. ومن المتوقع أن تصل هذه الرسوم الإضافية إلى ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٢٢ وتُفرض على البلدان ذات الاقتراض الكبير بالإضافة إلى مدفوعات الفائدة والرسوم. ونهيب أيضا بصندوق النقد الدولي أن يُسرِع في النظر في طلبات استحداث برامج جديدة، وتوسيع البرامج القائمة، والاستفادة الكاملة من أدواته التمويلية في حالات الطوارئ حيثما كان ذلك مناسبا، وتقليص قيود الحصول على التمويل في حالات الطوارئ مؤقتا حتى عام ٢٠٢٥، وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة؛

ونهيب بالشركاء الإنمائيين أن يجددوا موارد صندوق التنمية الأفريقي، وأن يدعموا الاستفادة من أسهمه من خلال الاقتراض من أسواق رأس المال، وأن يعيدوا رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لا سيما المصارف الأفريقية العامة للتنمية، وأن يضيفوا إلى قائمة حائزي حقوق السحب الخاصة المقررة، وأن يوجهوا جزءا من حقوق السحب الخاصة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لدعم إعادة رسملة وتمويل المصارف الإنمائية العامة في القارة، زيادة تمويل التنمية ومعالجة أزمة الغذاء التي تلوح في الأفق، والتي تسبب فيها، جزئيا، الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

وقد اتفقنا على مضاعفة جهودنا لتصميم وتنفيذ أطر موثوقة للاقتصاد الكلي لتعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مبادرات تطوير الهياكل الأساسية في البلدان الأفريقية، بغية بناء القدرة الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، وتشجيع التحول الهيكلي. واتفقنا أيضا على زيادة الاستثمارات في التعليم لدعم التحول الهيكلي لاقتصاداتنا.

ندعو إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي للسماح للبلدان الأفريقية بالحصول على الموارد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية بسهولة أكبر وبتكلفة أقل. ونشيد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزراء المالية الأفريقيين وصندوق النقد الدولي لتيسير إنشاء فريق عامل رفيع المستوى معني بإنشاء هيكل مالي عالمي جديد. ونطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أن تواصل توفير القيادة الفكرية والدعم التقني أثناء مداولات الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإنشاء هيكل مالي دولي جديد، وأن تتولى دور أمانته.

ونثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لنجاحها في تنفيذ برنامج عملها لعام ٢٠٢١ رغم تحديات جائحة كوفيد-١٩ ونطلب منها مواصلة تقديم الدعم التقني للبلدان الأفريقية بغية صياغة وتنفيذ آليات تمويل مبتكرة. ونثني عيها أيضا لدورها في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للبلدان الأفريقية في إطار استعدادها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في مصر في الفترة من ٧ إلى ١٨ تتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

ونشكر السيد ماكي سال، رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس السنغال، وشعب السنغال على كرم الضيافة والحفاوة اللذين حظينا بهما خلال مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية الأفريقيين.

حرر في داكار بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢